**قرار تحكيمي مُفرِح ويُقرِّب ما بين أهل الوطن الواحد... لعلّه يقتدي به مسؤولونا في لبنان!!**

31-03-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**د. أمين عاطف صليبا\***

هو القرار الذي قرأنا عنه في الصحف، عنيت القرار الصادر يوم الخميس الماضي عن [#محكمة التحكيم التجاري](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%85%d8%ad%d9%83%d9%85%d8%a9+%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d9%83%d9%8a%d9%85+%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%b1%d9%8a) الدولية في [#باريس](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b3)، الذي جاء بعد عدة سنوات من بدء الخلاف بين [#العراق](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82) و[#تركيا](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a7) والذي يعود الى عام 2014 بسبب انتهاك تركيا للاتفاق الموقع بين الدولتين بشأن تصدير النفط العراقي من ميناء جيهان التركي. وللمعلومات فقط، إن هذا القرار تمَّ التوافق عليه في تموز 2022 لكن آلية التصديق عليه استغرقت كل هذه المدة، لماذا قلت إنه خبر مُفرِح وأنا لست بعراقي؟ فقط لأنني ضنين على وحدة العراق، ومحايد إذ سبق أن كتبت على صفحات هذه الجريدة عدة مقالات تتعلق بضرورة أن يبقى إقليم كردستان جزءاً لا يتجزأ من الدولة العراقية. لكن حياديتي هذه لا تمنعني من أن أضع النقاط على الحروف، استناداً إلى هذا القرار، الذي وفق الصحف العالمية قرّرت تركيا الالتزام به وكذلك جاءت التصاريح الرسمية من إقليم كردستان بأنها موافقة على هذا القرار، ولن يُعكِّر العلاقة مع الحكومة الاتحادية، وكذلك الحكومة العراقية التي سترسل وفداً للتفاوض مع تركيا حول تنفيذ القرار الذي على ما يبدو ألزم تركيا بدفع مبلغ تعويضي قدره 1,5 مليار دولار للحكومة العراقية. نعم جاء القرار منصفاً ومن دون محاباة لأي طرف – خاصة العراق – إذ إن السند الأساسي لهذا القرار هو أن النفط وفق القانون الدولي هو سلعة دولية تتحكم بها الدول، والشركات الخاصة هي للإنتاج والتسويق فقط. لذلك ولأن إقليم كردستان وفق القانون الدولي لا يتمتع بالصفة الدولية، بل هو إقليم اتحادي من مكوّنات الدولة العراقية، لذلك جاء قرار المسؤولين في الإقليم مؤاتياً وراضخاً لهذا القرار الذي سبقه قرار لإحدى المحاكم الأميركية قضى بحق الدولة العراقية في ثمن النفط المصدّر من الأراضي العراقية من قبل شركات أميركية. هنا أريد أن ألفت النظر الى أن الشركات الخاصة ليست بمؤسسات إنسانية بل هي تستثمر من أجل الربح، وأحذر من تدخلها من أجل عرقلة تنفيذ هذا القرار التحكيمي، من خلال اللعب على التجاذبات الدولية والإقليمية والمناطقية، وتحذيري ليس من باب التكهنات، بل لأنه وفق وكالة أنباء "رويترز" إن هذا القرار سيربك شركات النفط العالمية التي تعمل في إقليم كردستان، حيث ذكَّرت هذه الوكالة بأن شركة (إتش كيه إن إنرجي) ومقرّها دالاس بولاية تكساس الأميركية، والعاملة في الإقليم، قد أرسلت السنة الماضية رسالة الى مجلس النواب الأميركي – في معرض جلسات التحكيم – تقول فيه: "إن وقف الصادرات النفطية عبر خط الأنابيب التي تصل الى مرفأ جيهان التركي سيؤدّي الى انهيار الاقتصاد في إقليم كردستان، وربط الأمر بأن توقيف التصدير سيترتب عنه لجوء تركيا الى النفط الإيراني والروسي للتعويض عن وقف النفط العراقي. لهذه الشركة وشركة "جلف كيستون" نقول لا تخافوا من انهيار الاقتصاد في الإقليم لأن الحكومة العراقية وفق ما هو واضح من مواقفها لن تتخلى عن التفاهم مع مسؤولي الإقليم، بل الحقيقة خوفكم على أرباحكم، وكفى ذرّ دموع التماسيح. الإقليم سيبقى رغم خصوصياته المثبتة في الدستور العراقي مكوّن أساسي من مكوّنات الدولة العراقية، حيث بمفهوم القانون الدولي لا حياة للإقليم من دون الدولة العراقية التي تمثل كل العراق في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ولهذا جاء هذا القرار التحكيمي من روحية القانون الدولي. للمصطادين في المياه العكرة، نقول لهم: العراق ومعه الإقليم سيبقى موحداً، لأن الوحدة تعني القوة والتماسك، والعراق وتحديداً الإقليم هما بحاجة الى هذه الوحدة. وكم نحن بحاجة الى هذا الموقف الذي يجمع اللبنانيين ولا يفرقهم!

في ختام هذه المقالة التي توسلتها لكي أقول للمكونات اللبنانية، كفى تناحر سياسي بينكم، لبنان على شفير الهاوية، عليكم الاقتداء بتمسك العراقيين بالتوافق مع الإقليم، وأنتم تتخاصمون على كل شيء من مسألة انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وصولاً الى مسألة تقديم وتأخير الساعة! والله عيب ما يحصل، تُرى هل هذه هي أولوياتنا كلبنانيين أم هي في مكان آخر منسيّ من قبلكم بسبب تناحركم. الشعب اللبناني لم يعد قادراً على الصمود، لكنني أجزم بأنه لم يفقد قدرة تشخيص صراعكم بأنه في العمق متفق عليه رغم ما تظهرون من خلافات بينكم، وهدفكم من ذلك شغل الناس بالقشور لكن وفق المثل القائل، كفى!! "لأنه يمكنكم تضليل بعض الناس بعض الوقت، لكنه لا يمكنكم تضليل كل الناس كل الوقت". محكمة التاريخ ستدِينكم بأكبر جريمة نتج عنها تدمير شعب بكامله!! لكن السؤال يبقى: هل أنتم مهتمّون بما سيسجّله التاريخ؟!

**\*أستاذ في القانون الدستوري**